

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الخطة الاستراتيجية للأعوام (٢٠١٨ - ٢٠٢٠)

وزارة المياه والري

الأردن



“وضعنا المائي هو تحد استراتيجي لا يمكن تجاهله وعلينا أن نوازي بين حاجات الشرب

وحاجات الصناعة والزراعة، ويبقى موضوع مياه الشرب هو الأساس والأهم”

جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين المعظم

كلمة عطفة الأمين العام

تعتبر المياه عنصراً أساسياً لإستمرار الحياة وأحد أهم مرتكزات التقدم والتنمية المستدامة والمرتبطة بمختلف القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، كما أن تحقيق التوازن بين الطلب على المياه والتزويد المائي يتطلب أساساً لتحقيق الأهداف الوطنية خصوصاً في ظل ازدياد التحديات المتمثلة في النمو السكاني والهجرات السكانية وتزايد كلف الطاقة والتغيرات المناخية حيث تفاقمت الآثار المترتبة على هذه الظروف بسبب ندرة الموارد المائية في الأردن الذي يعتبر رابع أفقر دولة في العالم من حيث المصادر المائية المتاحة، فقد بلغت حصة الفرد من المياه أقل من ١٠٠ متر مكعب سنوياً والتي تعتبر قيمة متدنية إذا ما قورنت بخط الفقر المائي العالمي المقدر بـ ٥٠٠ متر مكعب سنوياً.

إن مواجهة التحديات المتعلقة بقطاع المياه تتطلب إدارة متكاملة لمصادر المياه لتشمل تحسين كفاءة الإدارة المالية وتطوير البنى التحتية وإطلاق مبادرات ومشاريع مائية جديدة تلبي الاحتياجات المائية من خلال خطط بعيدة المدى تضمن التوزيع الأمثل للموارد المائية وفقاً للاحتياجات الأساسية والمتطلبات الخاصة بالقطاع المنزلي والقطاعات الاقتصادية المختلفة خصوصاً الصناعة والزراعة والسياحة والخدمات.

قامت وزارة المياه والري بمراجعة شاملة للخطط والمبادرات الخاصة بقطاع المياه بهدف تحقيق التكاملية بما يضمن الانسجام والتوافق بين هذه الخطط والمبادرات ويضمن إشراك مختلف الجهات ذات العلاقة لتحقيق الفاعلية والكفاءة على مستوى القطاع والوصول إلى الأهداف الاستراتيجية والوطنية المطلوبة والتي تعنى بالدرجة الأولى بمعالجة شح الموارد المائية.

وفي هذا الإطار قامت وزارة المياه والري بمراجعة وتحديث خططها الاستراتيجية للأعوام (٢٠١٧-٢٠١٥) من خلال عملية تحليل شامل للبيئتين الداخلية والخارجية وعملية قياس شاملة للإنجازات المتحققة والمستجدات والتغيرات الواقعة خلال فترة التنفيذ، وبناءً على هذه المراجعة قامت وزارة المياه والري بإعداد خطتها الاستراتيجية للأعوام (٢٠٢٠-٢٠١٨) وفقاً لأفضل الممارسات الإدارية وبإشراك كافة الوحدات والمستويات الإدارية وأصحاب العلاقة بهدف الوصول إلى خطة استراتيجية طموحة وواقعية تنسجم مع التوجهات المرسومة لقطاع المياه.

وفي الختام أود أن أتقدم بجزيل الشكر لكل من ساهم في إعداد هذه الوثيقة من موظفي وزارة المياه والري وجميع شركائها.

المهندس علي صبح

أمين عام وزارة المياه والري

فهرس المحتويات

٥.....	مقدمة
٦.....	منهجية إعداد الخطة
٧.....	تحليل البيئتين الداخلية والخارجية للوزارة
١٦.....	الرؤية
١٦.....	الرسالة
١٦.....	القيم الجوهرية
١٦.....	الأهداف الوطنية التي تسهم الوزارة بتحقيقها
١٦.....	الأهداف القطاعية التي تسهم الوزارة بتحقيقها
١٧.....	الأهداف المؤسسية – الإستراتيجية
١٨.....	علاقة الأهداف المؤسسية بالأهداف الوطنية والقطاعية
١٩.....	الأهداف المؤسسية ومؤشراتها والإدارات/ الوحدات التي تشارك بتحقيقها
٢١.....	الإستراتيجيات الفرعية
٢٢.....	المرفقات

تعد الموارد المائية من أهم مرتكزات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية حيث أن المياه مورد أساسي للإستخدامات البلدية والزراعية والصناعية كما أن للقرارات التي يتخذها صانعو القرار في قطاع المياه تأثيرات مهمة لا تقتصر فحسب على الأبعاد الاقتصادية بل تشمل أيضاً وبنفس الدرجة من الأهمية الأبعاد الصحية للمواطن إضافة للدور الرئيس الذي تسهم به تلك القرارات في المحافظة على البيئة ومصادر المياه من التلوث. يعد الأردن ضمن الدول الأكثر فقراً بالمياه عالمياً، وقد عظم من تحديات القطاع النمو السكاني المتزايد المرافق للوضع السياسي والأمني في دول الجوار وما نتج عنه من أعباء جسيمة بسبب لجوء حوالي مليون ونصف من الأشقاء السوريين إلى المملكة إضافة إلى آثار التغير المناخي المتمثل بالتراجع للموسم في معدلات الهطول المطري وارتفاع درجات الحرارة.

في ظل شح الموارد المائية والتحديات المالية والسياسية المتزايدة تعمل وزارة المياه والري الأردنية منذ انشائها سنة ١٩٨٨ وبالتعاون مع الشركاء المحليين والدوليين على التعامل الفاعل مع تلك الظروف لتأمين احتياجات المواطنين والمؤسسات من المياه من خلال رسم سياسيات واستراتيجيات رصينة تسهم بتحقيق الأمن المائي والادارة الرشيدة للموارد المائية.

ومن هنا قامت وزارة المياه والري بإعداد الخطة الاستراتيجية للوزارة للأعوام ٢٠١٨-٢٠٢٠ للمضي قدماً بالقيام بمهام الوزارة ومسؤولياتها والمساهمة في تحقيق الأهداف الوطنية والقطاعية المطلوبة سعياً للوصول للنهضة الشمولية التي أرادها جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين المعظم.

وقد تم إعداد هذه الاستراتيجية وفقاً لمنهجية (إعداد وتحديث وتطوير الخطة الاستراتيجية ومتابعة الأداء) ويعتمد النهج التشاركي الذي أقرته وزارة تطوير القطاع العام، وذلك بمساهمة المديرية والوحدات الإدارية في الوزارة، مع الأخذ بعين الإعتبار مشاركة أصحاب العلاقة من الشركاء المحليين والدوليين للوزارة.

تم إعداد هذه الاستراتيجية وفقا لمنهجية (إعداد وتحديث وتطوير الخطة الاستراتيجية ومتابعة الأداء) وبالإستناد إلى مجموعة من الأطر والمبادئ الأساسية ومنها مهام ومسؤوليات الوزارة (مرفق ١) بالإضافة إلى ما يلي:

- إستراتيجية قطاع المياه لعام ٢٠١٦ - ٢٠٢٥ وكل ما ورد فيها من أهداف واستراتيجيات.
- البناء على ما تم انجازه والتعلم من الدروس السابقة من خلال دراسة الاستراتيجية السابقة (٢٠١٥-٢٠١٧) وتحديد اهم الانجازات واهم المعوقات التي واجهت تنفيذها.



- اعتماد النهج التشاركي الذي أقرته وزارة تطوير القطاع العام، وذلك بمساهمة كافة المديرات والوحدات الإدارية في الوزارة، مع الأخذ بعين الاعتبار مشاركة أصحاب العلاقة من الشركاء المحليين والدوليين للوزارة.

- تطوير استراتيجية تسهم بتوجيه موارد الوزارة بكفاءة وفاعلية.
- تعزيز تكاملية العمليات وصولاً لأولويات واضحة

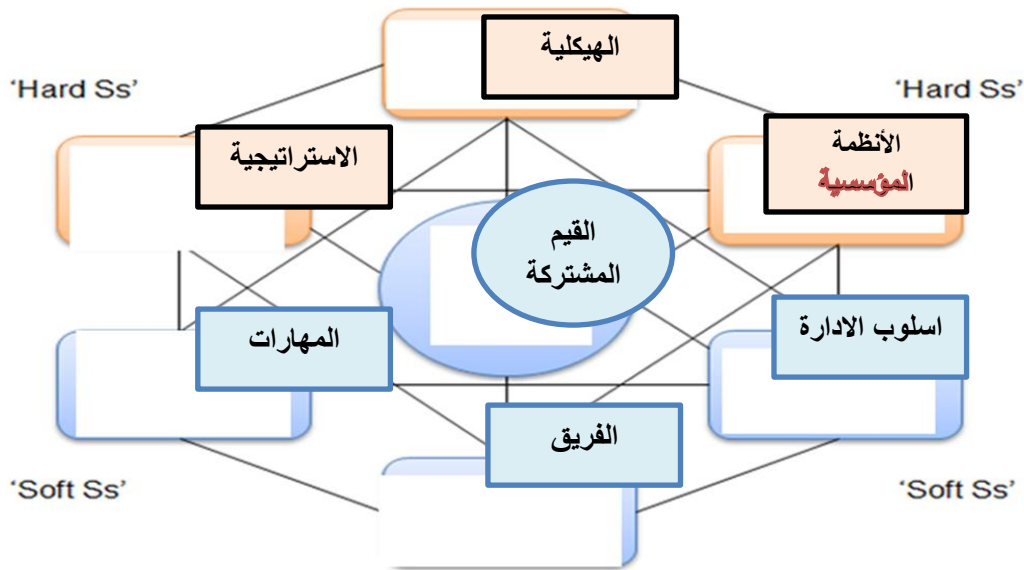
ومحددة تمكن الوزارة من خلق المرونة المطلوبة لمواجهة المتغيرات المتسارعة بشكل فعال. كانت أهم الإجراءات المتبعة لإخراج الخطة الاستراتيجية (٢٠١٨ - ٢٠٢٠) كما يلي:

- إعداد خطة العمل لإعداد الخطة الاستراتيجية (مرفق ٢)
- تشكيل فريق فني للتخطيط الاستراتيجي من المديرات المعنية الرئيسية وتحديد مهامه.
- مراجعة الخطة الاستراتيجية السابقة (٢٠١٥-٢٠١٧) وأهم النتائج المتحققة فيها، وكذلك أهم التحديات والعقبات في تنفيذها.
- مراجعة الوثائق ذات العلاقة بالوزارة بشكل خاص وقطاع المياه بشكل عام (مرفق... قائمة الوثائق)
- تحديد المعنيين من ذوي العلاقة بالتركيز على الشركاء ومتلقي الخدمات (مرفق... قائمة بالشركاء الرئيسيين، ومرفق... قائمة باهم متلقي الخدمات)
- تحديد إحتياجات المعنيين الناتجة من استطلاعات آراءهم (مرفق... دراسة إحتياجات الشركاء، مرفق... دراسة استطلاع وقياس رضى متلقي الخدمات)
- إعداد تحليل مبدئي للبيئتين الداخلية والخارجية من قبل فريق الخطة المشكل باستخدام أدوات التحليل S7 للبيئة الداخلية وتحليل PESTEL للبيئة الخارجية وذلك بالاستناد إلى دراسة جميع الوثائق ذات العلاقة.
- عقد عدد من الاجتماعات وورش العمل وحلقات العصف الذهني مع المديرات والوحدات الإدارية المختلفة في الوزارة بهدف:

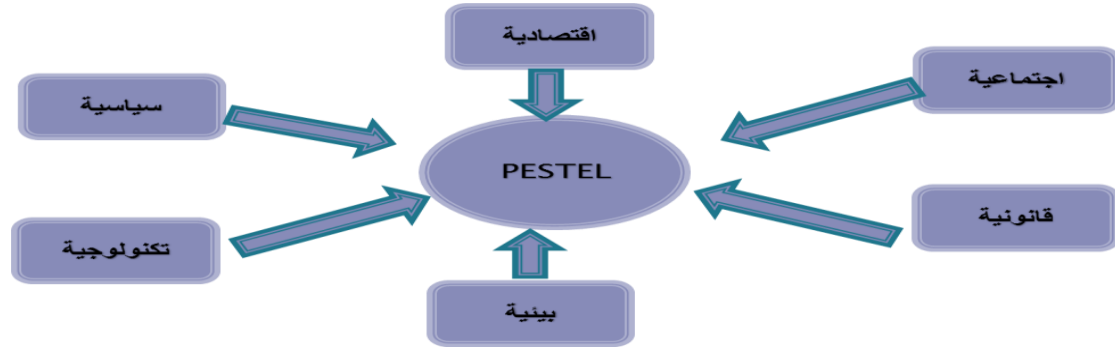
١. مناقشة التحليل المبدئي للبيئتين الداخلية والخارجية.
 ٢. مراجعة الرؤية والرسالة والقيم المؤسسية ومدى الحاجة إلى تغييرها.
 ٣. مراجعة الأهداف المؤسسية وأهداف المديرين وارتباطها بالأهداف الوطنية والقطاعية.
 ٤. الخروج بعدد من البدائل الاستراتيجية لتحقيق الأهداف متناسبة مع مخرجات تحليل البيئتين الداخلية والخارجية.
- عقد ورش العمل والاجتماعات البؤرية مع الشركاء في القطاع وذلك بهدف:
 ١. مناقشة التحليل المبدئي للبيئتين الداخلية والخارجية.
 ٢. مراجعة واعتماد الرؤية والرسالة والقيم المؤسسية.
 ٣. مراجعة الأهداف الوطنية والقطاعية وادوار الشركاء ومساهماتهم في تحقيقها.
 ٤. الخروج بعدد من البدائل الاستراتيجية لتفعيل الشركات في القطاع بهدف تحقيق الأهداف بالتناسب مع مخرجات تحليل البيئتين الداخلية والخارجية.
 - تطوير ومراجعة الأهداف الفرعية وخطط العمل ومؤشرات الأداء المرتبطة بها من قبل المديرين المعنية.
 - يتضمن (مرفق٤) قائمة بالوثائق المرجعية التي تم الإستناد إليها خلال إعداد الخطة.

تحليل البيئتين الداخلية والخارجية للوزارة

بناءً على تحليل التقارير والخطط السابقة المتعلقة بالوزارة وقطاع المياه قام فريق التخطيط الاستراتيجي بالوزارة بإجراء تحليل للبيئتين الداخلية والخارجية للوزارة وذلك للوقوف على أهم نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات (Strengths, Weaknesses, Opportunities and Threats) حيث اعتمد الفريق في تحليل البيئة الداخلية (تحديد عناصر القوة والضعف ليتم بناءً على المخرجات تعزيز نقاط القوة ومعالجة نقاط الضعف) على نموذج 7S:



في حين اعتمد الفريق لتحليل البيئة الخارجية على دراسة العوامل والمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والبيئية والقانونية (PESTEL Analysis)، وذلك لغايات تحديد اهم الفرص والعمل على استغلالها لتحقيق الاهداف المؤسسية وتحديد اهم التهديدات والعمل على مواجهتها والتقليل من اثارها السلبية في تحقيق الاهداف المؤسسية، كما هو موضح بالشكل التالي:



وبناءً على نتائج المناقشات من الاجتماعات وورش العمل التي عقدت مع مديريات ووحدات الوزارة وشركائها فقد نتجت مصفوفة التحليل الرباعي لنقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات (SWOT Analysis & PESTEL Analysis) كما هو مبين بالجدول التالي:

التحليل الرباعي للبيئة الداخلية والخارجية (SWOT)	
البيئة الداخلية	
نقاط الضعف	نقاط القوة
الاستراتيجية	
<ul style="list-style-type: none"> • تحديات متطلبات التنفيذ من الموارد والتي تشكل في غالبيتها تحديات تواجه جميع وزارات ومؤسسات الدولة. 	<ul style="list-style-type: none"> • ارتباط استراتيجية الوزارة مع استراتيجية القطاع والتكامل معها. • تركيز الاستراتيجية على متطلبات المعنيين من الشركاء والمستفيدين من الخدمات. • توافق جميع المشاريع المطبقة من الاستراتيجية. • تحليل منطقي للبيئتين الداخلية والخارجية، وتناسق عناصر الاستراتيجية فيما بينها خاصة في ترابط نتائج تحليل البيئتين الداخلية والخارجية مع استراتيجيات العمل المتبنية. • توجه استراتيجي واضح من خلال رؤية ورسالة مستمدة من واقع وتطلعات قطاع المياه • قيادة داعمة تتمثل فيها القيم المتبنية وتمثل قدوة حسنة. • أهداف استراتيجية وتشغيلية متسلسلة، واضحة ومحددة.

التحليل الرباعي للبيئة الداخلية والخارجية (SWOT)	
البيئة الداخلية	
نقاط القوة	نقاط الضعف
الهيكل التنظيمي	
<ul style="list-style-type: none"> • تداخل في بعض المهام والمسؤوليات بين المديرين في الوزارة. 	<ul style="list-style-type: none"> • هيكل يتلاءم مع النظام الإداري للوزارة ويلبي احتياجات تنفيذ المهام الموكلة للوزارة. • هيكل تنظيمي مرن يتجاوب مع التغييرات على احتياجات القطاع. • وصف واضح لمهام ومسؤوليات المديرين والوحدات الإدارية. • عملية صنع القرار لامركزية تعتمد مبدأ تفويض الصلاحيات.
أسلوب الإدارة	
<ul style="list-style-type: none"> • الحاجة إلى تفعيل الإدارة المعتمدة على النتائج (شركاء). 	<ul style="list-style-type: none"> • نهج تشاركي داخلي وخارجي فعال من خلال لجان مشتركة وفرق عمل لإنجاز المهام • استراتيجيات وسياسات وخطط مائية شاملة لقطاع المياه. • قيادة كفؤة داعمة للعمل المؤسسي (شركاء). • قيادة تحفز الموظفين وتأخذ بأرائهم ومقترحاتهم وتكافئ ما يطبق منها. • مناخ تنظيمي يساعد على توليد أفكار مبتكرة ويوفر فرصا للتعلم والتحسين التنظيمي.
النظم المؤسسية	
<ul style="list-style-type: none"> • توكل مهام الوزارة إليها بالاستناد إلى نظام تنظيم إداري وليس قانون. • عدم اكتمال الإمتة لجميع عمليات الوزارة • ضعف المخصصات المالية المخصصة عبر الموازنة العامة والتي لا تفي بالغالب بمتطلبات تحقيق أهداف الخطة الاستراتيجية. 	<ul style="list-style-type: none"> • قوة التشريعات الفنية الناضجة لعمل الوزارة (قوانين وأنظمة وتعليمات) • وجود بنية تحتية وتكنولوجية قوية تتضمن عدد من برامج الأتمتة لإجراءات عمل الوزارة منها برنامج التليمزى و... وغيرها • تطوير (نظام المعلومات المائي) WIS يساعد في عملية متابعة وتقييم وتقويم السياسات والإجراءات الرئيسية المستخدمة في الوزارة والقطاع. • تكامل بناء الأنظمة المستحدثة بشكل يمنع ازدواجية أو تداخل الأنظمة المختلفة • التخطيط التكامل للموارد المالية وذلك وفقا لخطط العمل والاحتياجات • قدرات مؤسسية على استقطاب الدعم المالي والمنح لمشاريع قطاع المياه. • قوة برامج وحملات الترويج لترشيد وتوجيه استخدامات المياه

التحليل الرباعي للبيئة الداخلية والخارجية (SWOT)

البيئة الداخلية

نقاط القوة	نقاط الضعف
الفريق والمهارات	
<ul style="list-style-type: none"> ● وجود كوادر بشرية كفؤة ومؤهلة تتناسب مهاراتهم وكفاءاتهم مع متطلبات عمل الوزارة. ● خطط تدريب مبنية على تحديد احتياجات مرتبطة بنتائج تقييم الاداء، متطلبات تحقيق الاهداف، خطط الاحلال. ● تبني الوزارة لنظام حوافز مبني على الاداء والانجاز. ● تبني الوزارة لدليل محدث لوصف الوظائف وتصنيفها يساعد في وضوح المهام والمسؤوليات ويستخدم في تحديد الاحتياجات التدريبية وتقييم أداء الموظفين. 	<ul style="list-style-type: none"> ● وجود نقص في بعض الكفاءات البشرية اللازمة لتحقيق الاهداف الاستراتيجية. ● نقص الموارد البشرية مما يؤثر على توفر بدائل للإحلال والتعاقب. ● انخفاض مستوى الرضا الوظيفي (الأفراد). ● تحديات تنفيذ إجراءات تطوير مهارات وقدرات الموظفين نتيجة ضعف مخصصات التدريب المالية في الموازنة العامة. ● ضعف سلم رواتب الخدمة المدنية مما يؤثر على استمرار الكفاءات بحثنا عن فرص افضل.
القيم المشتركة	
<ul style="list-style-type: none"> ● تتضمن الاستراتيجية الوطنية للمياه ٢٠١٦ - ٢٠٢٥ اساس قوية لإدارة العلاقة بين الشركاء في قطاع المياه (شركاء). ● مشاركة الوزارة في لجان متخصصة ذات العلاقة بقطاع المياه عبر الوزارات الاخرى (الشركاء). 	<ul style="list-style-type: none"> ● ضعف اشراك متلقي الخدمة في وضع وتحديث التشريعات الخاصة بقطاع المياه (صوت متلقي الخدمة).

التحليل الرباعي للبيئة الداخلية والخارجية (SWOT)	
البيئة الخارجية	
التحديات	الفرص
العوامل السياسية	
<ul style="list-style-type: none"> الهجرات القسرية المتكررة إلى الاردن. وجود تحدي في الحصول على الحقوق من المياه المشتركة. 	<ul style="list-style-type: none"> الاستقرار السياسي في الاردن. اهتمام على المستوى الوطني لرفع كفاءة الاداء في قطاع المياه (شركاء).
العوامل الاقتصادية	
<ul style="list-style-type: none"> ارتفاع الخسائر في قطاع المياه. عدم التزام الجهات المانحة بتعهداتها تجاه تمويل خطة الاستجابة للجوء السوري. 	<ul style="list-style-type: none"> تزايد فرص الاستثمار في مشاريع الحصاد المائي ومشاريع الشحن الجوي (شركاء). علاقات خارجية قوية ادت إلى استقطاب التمويل لمشاريع قطاع المياه. الشراكة مع القطاع الخاص.
العوامل الاجتماعية	
<ul style="list-style-type: none"> الاعتداءات على مصادر المياه والضخ الجائر للمياه الجوفية. 	<ul style="list-style-type: none"> التغير في سلوك المواطن بما يضمن ترشيد استهلاك المياه واللجوء إلى مصادر متجددة للمياه والطاقة (شركاء).
العوامل التكنولوجية	
<ul style="list-style-type: none"> عدم نbat سياسات مطوري التكنولوجيا. 	<ul style="list-style-type: none"> التطور التكنولوجي العالمي وتقنيات متطورة لمراقبة مصادر المياه.
العوامل البيئية	
<ul style="list-style-type: none"> تفاقم مشكلة شح مصادر المياه في المملكة. التغيرات المناخية ومخاطر الجفاف. 	<ul style="list-style-type: none"> الاهتمام الدولي المتزايد بقضايا المياه والبيئة.
العوامل التشريعية	
<ul style="list-style-type: none"> وجود بعض التداخلات في مهام الوزارات والمؤسسات المعنية في القطاع نتيجة الحاجة إلى المزيد من الوضوح في التشريعات القطاعية المتعلقة بها. ضعف التواصل بين قطاع المياه والقطاعات الأخرى مثل قطاع الصناعة والزراعة (شركاء). ضرورة تفعيل تطبيق التشريعات التي تضمن المحافظة على مصادر المياه واستدامتها (شركاء). تداخل في المهام والمسؤوليات والصلاحيات بين الوزارة والسلطتين وشركات المياه. تحديات التعاون وتبادل المعلومات والبيانات بين الوزارة والسلطتين بشكل خاص وعبر قطاع المياه بشكل عام (شركاء). 	<ul style="list-style-type: none"> اعتماد الحكومة الأردنية لسياسة كفاءة الطاقة والطاقة البديلة في قطاع المياه وتخصيص التمويل اللازم لتطبيقها (شركاء). تقليل الطلب على المياه في القطاع الزراعي نتيجة تضمين الاستراتيجيات والسياسات الزراعية توجهات متعلقة بزراعة محاصيل تتطلب كميات محدودة من مياه الري (شركاء).

البدائل الاستراتيجية المبنية على التحليل الرباعي للبيئة الداخلية والخارجية (SWOT)	
نقاط الضعف	البدائل الاستراتيجية المنبثقة من نقاط القوة والفرص المتاحة
<ul style="list-style-type: none"> ● محدودية الموارد المالية الحكومية المخصصة لتنفيذ الاستراتيجية والتي تشكل في غالبها تحديات تواجه جميع وزارات ومؤسسات الدولة. 	<ul style="list-style-type: none"> ● الاستفادة من وتعزيز التخطيط التكاملي للموارد المالية وفقا لخطط العمل والاحتياجات (نقاط القوة). ● استغلال القدرات المؤسسية على استقطاب الدعم المالي والمنح لمشاريع قطاع المياه. (نقاط القوة). ● استغلال العلاقات الخارجية القوية في استقطاب التمويل لمشاريع قطاع المياه (الفرص).
<ul style="list-style-type: none"> ● تداخل في بعض المهام والمسؤوليات بين المديرين في الوزارة. 	<ul style="list-style-type: none"> ● تعزيز وتفعيل الهيكل التنظيمي للوزارة والذي يتلاءم مع النظام الإداري للوزارة ويلبي احتياجات تنفيذ المهام الموكلة (نقاط القوة). ● تكامل بناء الأنظمة المستحدثة بشكل يمنع ازدواجية أو تداخل الأنظمة المختلفة. ● تفعيل الوصف الواضح لمهام ومسؤوليات المديرين والوحدات الإدارية (نقاط القوة). ● التركيز واستغلال النهج التشاركي الداخلي من خلال لجان مشتركة وفرق عمل لإنجاز المهام (نقاط القوة).
<ul style="list-style-type: none"> ● الحاجة إلى تفعيل الإدارة المعتمدة والموجهة بالنتائج. 	<ul style="list-style-type: none"> ● الاستفادة من أن الأهداف الاستراتيجية والتشغيلية متسلسلة، وواضحة ومحددة (نقاط القوة) ● الاستفادة من تطوير (نظام المعلومات المائي) WIS الذي يساعد في عملية متابعة وتقييم السياسات والإجراءات الرئيسية المستخدمة في الوزارة والقطاع (نقاط القوة).
<ul style="list-style-type: none"> ● وجود نقص في بعض الكفاءات البشرية اللازمة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية، وتطبيق خطط الاحلال والتعاقب. 	<ul style="list-style-type: none"> ● التركيز على خطط التدريب المبنية على تحديد احتياجات مرتبطة بنتائج تقييم الاداء، ومتطلبات تحقيق الاهداف، وخطط الاحلال (نقاط القوة). ● الاستفادة من مرونة الهيكل تنظيمي لتغطية النقص بشكل يتجاوب مع التغييرات على احتياجات القطاع (نقاط القوة). ● التركيز على عمليات صنع القرار المعتمدة على تفويض الصلاحيات (نقاط القوة). ● تلبية الاحتياجات من الكوادر من خلال الخدمات الاستشارية والكوادر الداعمة التي تقدمها البرامج الداعمة للقطاع من خلال: <ul style="list-style-type: none"> - استغلال القدرات المؤسسية على استقطاب الدعم المالي والمنح لمشاريع قطاع المياه . (نقاط القوة). - استغلال العلاقات الخارجية القوية في استقطاب التمويل لمشاريع قطاع المياه (الفرص). - استغلال الاهتمام الدولي المتزايد بقضايا المياه والبيئة (الفرص).

البدائل الاستراتيجية المبنية على التحليل الرباعي للبيئة الداخلية والخارجية (SWOT)	
نقاط الضعف	البدائل الاستراتيجية المنبثقة من نقاط القوة والفرص المتاحة
<ul style="list-style-type: none"> ● تحديات تنفيذ إجراءات تطوير مهارات وقدرات الموظفين نتيجة ضعف مخصصات التدريب المالية في الموازنة العامة. 	<ul style="list-style-type: none"> ● تلبية الاحتياجات من التدريب من خلال الدعم الذي تقدمه البرامج الداعمة للقطاع من خلال: <ul style="list-style-type: none"> - استغلال القدرات المؤسسية على استقطاب الدعم المالي والمنح لمشاريع قطاع المياه . (نقاط القوة). - استغلال العلاقات الخارجية القوية في استقطاب التمويل لمشاريع قطاع المياه (الفرص). - استغلال الاهتمام الدولي المتزايد بقضايا المياه والبيئة (الفرص). ● التركيز على خطط التدريب المبنية على تحديد احتياجات مرتبطة بنتائج تقييم الاداء، ومتطلبات تحقيق الاهداف، وخطط الاحلال (نقاط القوة).
<ul style="list-style-type: none"> ● ضعف سلم رواتب الخدمة المدنية مما يؤثر على استمرار الكفاءات بحثا عن فرص افضل. 	<ul style="list-style-type: none"> ● تلبية الاحتياجات من الكوادر من خلال الخدمات الاستشارية والكوادر الداعمة التي تقدمها البرامج الداعمة للقطاع (فرص). ● التركيز واستغلال النهج التشاركي الداخلي من خلال لجان مشتركة وفرق عمل لإنجاز المهام (نقاط القوة).
<ul style="list-style-type: none"> ● انخفاض مستوى الرضا الوظيفي (الأفراد). 	<ul style="list-style-type: none"> ● التركيز على النتائج المترتبة عن كون القيادة تحفز الموظفين وتأخذ بأرائهم ومقترحاتهم وتكافئ ما يطبق منها (نقاط القوة). ● الاستفادة من المناخ التنظيمي الذي يوفر فرصا للتعلم والتحسين التنظيمي (نقاط القوة). ● الترويج لتبني الوزارة لنظام حوافز مبني على الاداء والانجاز
<ul style="list-style-type: none"> ● ضعف اشراك متلقي الخدمة في وضع وتحديث التشريعات الخاصة بقطاع المياه. 	<ul style="list-style-type: none"> ● الاستفادة واستغلال النهج الاستراتيجي للإدارة العليا للوزارة بالتركيز على متطلبات المعنيين من الشركاء والمستفيدين من الخدمات من خلال الاجتماعات الدورية ولقاءات مجموعات التركيز لإشراك المعنيين وسماع صوت متلقي الخدمة (نقاط القوة).

البدائل الاستراتيجية المبنية على التحليل الرباعي للبيئة الداخلية والخارجية (SWOT)	
التهديدات	البدائل الاستراتيجية المنبثقة من نقاط القوة والفرص المتاحة
<ul style="list-style-type: none"> الهجرات القسرية المتكررة إلى الاردن. 	<p>تفادي تحديات الطلب المتزايد على المياه من خلال:</p> <ul style="list-style-type: none"> - استغلال الاهتمام على المستوى الوطني لرفع كفاءة الاداء في قطاع المياه. (الفرص) - استغلال القدرات المؤسسية على استقطاب الدعم المالي والمنح لمشاريع قطاع المياه . (نقاط القوة). - استغلال العلاقات الخارجية القوية في استقطاب التمويل لمشاريع قطاع المياه (الفرص).
<ul style="list-style-type: none"> ارتفاع الخسائر في قطاع المياه. عدم التزام الجهات المانحة بتعهداتها تجاه تمويل خطة الاستجابة للجوء السوري. 	<ul style="list-style-type: none"> استغلال اعتماد الحكومة لسياسة كفاءة الطاقة والطاقة البديلة في قطاع المياه وتخصيص التمويل اللازم لتطبيقها (فرص) تزايد فرص الاستثمار في مشاريع الحصاد المائي ومشاريع الشحن الجوي (فرص) علاقات خارجية قوية تساعد في استقطاب التمويل لمشاريع قطاع المياه (فرص) استراتيجيات وسياسات وخطط مائية واضحة وشاملة لقطاع المياه (نقاط القوة)
<ul style="list-style-type: none"> الاعتداءات على مصادر المياه والضح الجائر للمياه الجوفية. 	<ul style="list-style-type: none"> التركيز على التطور التكنولوجي العالمي والتقنيات المتطورة لمراقبة مصادر المياه (الفرص) الارتكاز إلى تفعيل قوة التشريعات الفنية الناضجة لعمل الوزارة (قوانين وأنظمة وتعليمات) الاستفادة من وجود بنية تحتية وتكنولوجية قوية تتضمن عدد من برامج الأتمتة لإجراءات عمل الوزارة منها برنامج التليمترى ... وغيرها
<ul style="list-style-type: none"> تفاقم مشكلة شح مصادر المياه في المملكة. التغيرات المناخية ومخاطر الجفاف. 	<ul style="list-style-type: none"> استغلال التغير في سلوك المواطن بما يضمن ترشيد استهلاك المياه واللجوء إلى مصادر متجددة للمياه والطاقة (فرص). الترويج واستغلال التطور التكنولوجي العالمي وتقنيات متطورة في قطاع المياه في الترشيد في استخدامات المياه(فرص). الاستفادة من حملات الترويج والتوعية التي تقوم بها الوزارة لترشيد وتقنين وتوجيه استخدامات المياه (نقاط القوة) تقليل الطلب على المياه في القطاع الزراعي نتيجة تضمين الاستراتيجيات والسياسات الزراعية توجهات متعلقة بزراعة محاصيل تتطلب كميات محدودة من مياه الري (فرص).

البدائل الاستراتيجية المبنيّة على التحليل الرباعي للبيئة الداخلية والخارجية (SWOT)

البدائل الاستراتيجية المنبثقة من نقاط القوة والفرص المتاحة	التحديات
<ul style="list-style-type: none"> • الاستفادة واستغلال تضمين الاستراتيجية الوطنية للمياه ٢٠١٦ - ٢٠٢٥ اسس قوية لإدارة العلاقة بين الشركاء في قطاع المياه (فرص). • التركيز على المشاركة الفاعلة للوزارة في اللجان المتخصصة ذات العلاقة بقطاع المياه عبر الوزارات الأخرى (فرص). • الاستفادة من تطوير (نظام المعلومات المائي) WIS والذي يتم تحديثه باستمرار و يساعد في عملية متابعة وتقييم وتقويم السياسات والإجراءات الرئيسية المستخدمة في الوزارة والقطاع (نقاط القوة). • ارتباط استراتيجية الوزارة مع استراتيجية القطاع والتكامل معها. (نقاط القوة). • تركيز الاستراتيجية على متطلبات المعنيين من الشركاء والمستفيدين من الخدمات. (نقاط القوة) 	<ul style="list-style-type: none"> • وجود بعض التداخلات في مهام الوزارات والمؤسسات المعنية في القطاع. • ضعف التواصل بين قطاع المياه والقطاعات الأخرى مثل قطاع الصناعة والزراعة (شركاء). • تداخل في المهام والمسؤوليات والصلاحيات بين الوزارة والسلطتين وشركات المياه. خاصة أن مهام الوزارة قد جاءت بالاستناد إلى نظام تنظيم إداري في حين أن مهام السلطتين قد نصت عليها قوانين ذات صفة قانونية أعلى من النظام. • تحديات التواصل تبادل المعلومات والبيانات بين الوزارة والسلطتين بشكل خاص وعبر قطاع المياه بشكل عام (شركاء).

الرؤية

نحو موارد مائية مستدامة

الرسالة

الإدارة المتكاملة لموارد المياه بكفاءة وتميز من خلال تعزيز الشراكات وتبني أنظمة عمل فعالة

القيم الجوهرية

- المهنية
- العمل بروح الفريق
- الشفافية والنزاهة
- الشراكات الفعالة
- التطوير المستمر
- العدالة وتكافؤ الفرص
- الإستدامة
- الجودة والتميز وتحقيق أفضل النتائج

الأهداف الوطنية التي تسهم الوزارة بتحقيقها

1. تحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين والعدالة في توزيعها.
2. تحقيق معدلات نمو مستدام لضمان مستوى معيشة جيد لجميع المواطنين.

الأهداف القطاعية التي تسهم الوزارة بتحقيقها

1. تطوير مصادر المياه الحالية وجلب مصادر مياه جديدة.
2. تأمين المياه لكافة القطاعات المنزلية والزراعية والصناعية والسياحية بكميات وبأسعار مناسبة.
3. رفع مستوى خدمات الصرف الصحي.

قامت الوزارة بتحديد الأهداف المؤسسية بالاستناد إلى:

- أهداف الوزارة المنصوص عليها وفقاً لنظام التنظيم الإداري.
 - الأهداف الوطنية والقطاعية التي تساهم الوزارة في تحقيقها.
 - نتائج مصفوفة التحليل الرباعي للبيئة الداخلية والخارجية للوزارة (SWOT ANALYSIS)، وبعد الخروج بالبدايل الاستراتيجية المنبثقة من هذه المصفوفة وأولوياتها.
- وبالاستناد إلى تلك المنطلقات فقد تمت صياغة الأهداف المؤسسية ومؤشرات القياس الرئيسية لها بالتشارك ما بين موظفي الوزارة وشركائها وصولاً إلى تعزيز إدارة موارد الوزارة بكفاءة وفاعلية ولتحقيق قيمة مضافة لعمليات الوزارة بما ينعكس على التنمية الشاملة والمستدامة لقطاع المياه. وقد كانت الأهداف المؤسسية الاستراتيجية التي تسعى لتحقيقها خلال الثلاث سنوات القادمة كما يلي:

١. تطوير وإعداد السياسات والاستراتيجيات والتشريعات المتعلقة بقطاع المياه.
٢. المحافظة على استدامة الموارد المائية وتطويرها.
٣. استقطاب التمويل اللازم للمشاريع في قطاع المياه.

مرفق الأهداف الفرعية والإدارات التي تساهم في تحقيقها وخطط العمل التشغيلية للإدارات (مرفق ٣).

علاقة الأهداف المؤسسية بالأهداف الوطنية والقطاعية

الأهداف الوطنية التي يساهم بتحقيقها	الأهداف القطاعية التي يساهم بتحقيقها	الهدف المؤسسي الاستراتيجي
<p>← تحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين والعدالة في توزيعها.</p> <p>← تحقيق معدلات نمو مستدام لضمان مستوى معيشة جيد لجميع المواطنين.</p>	<p>← تطوير مصادر المياه الحالية وجلب مصادر مياه جديدة.</p> <p>← تأمين المياه لكافة القطاعات المنزلية والزراعية والصناعية والسياحية بكميات وبأسعار مناسبة.</p> <p>← رفع مستوى خدمات الصرف الصحي.</p>	<p>تطوير السياسات والاستراتيجيات والتشريعات المتعلقة بقطاع المياه.</p>
<p>← تحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين والعدالة في توزيعها.</p> <p>← تحقيق معدلات نمو مستدام لضمان مستوى معيشة جيد لجميع المواطنين.</p>	<p>← تطوير مصادر المياه الحالية وجلب مصادر مياه جديدة.</p> <p>← تأمين المياه لكافة القطاعات المنزلية والزراعية والصناعية والسياحية بكميات وبأسعار مناسبة.</p> <p>← رفع مستوى خدمات الصرف الصحي.</p>	<p>الحفاظة على استدامة الموارد المائية وتطويرها.</p>
<p>← تحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين والعدالة في توزيعها.</p> <p>← تحقيق معدلات نمو مستدام لضمان مستوى معيشة جيد لجميع المواطنين.</p>	<p>← تطوير مصادر المياه الحالية وجلب مصادر مياه جديدة.</p> <p>← تأمين المياه لكافة القطاعات المنزلية والزراعية والصناعية والسياحية بكميات وبأسعار مناسبة.</p> <p>← رفع مستوى خدمات الصرف الصحي.</p>	<p>استقطاب التمويل اللازم للمشاريع في قطاع المياه</p>

الأهداف المؤسسية ومؤشراتها والادارات/الوحدات التي تشارك بتحقيقها

المسؤولية	الاثر (Impact)	النتيجة (Outcome)	المؤشر	هدف المديرية
ادارة الاعلام	تأقلم المواطن مع الكمية المتوفرة لديه، التفاعل مع قضايا المياه واصبح شريك في القرار المائي،المساهمة في تقليل الكلفة المالية المترتبة على الاسرة جراء شراء كميات اضافية من المياه	المشاركة في حماية مصادر المياه /رفع مستوى ترشيد الاستهلاك المائي /تعزيز مفهوم الاستخدام الأمثل للمياه/ رفع مستوى تنفيذ مشاريع الحصاد المائي وإعادة الاستخدام	نسبة زيادة في المعرفة لدى المواطن	تحديث المعلومات وطباعة الكتب الخاصة بقطاع المياه
			نسبة تغطية القضايا والمواضيع المتعلقة بقطاع المياه	تغطية القضايا والمواضيع المتعلقة بقطاع المياه بوسائل الاعلام المختلفة
الافراد			نسبة رضى الموظفين ومتلقي الخدمة عن الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	تطوير البنية التحتية وفقا لمتطلبات برامج الحكومة الالكترونية
مديرية ادارة الطلب على المياه	سد العجز المائي	تحسين البنية التحتية وتقليل الفاقد	تقليل الفاقد من خلال تاهيل شبكات المياه في المناطق المستهدفة	الاستفادة القصوى من المياه (رفع كفاءة استخدام المياه والحد من هدرها)
مديرية الطلب على المياه	تغيير السلوك لدى المواطنين في كفاءة استخدام المياه	تعزيز مفهوم الاستخدام الامثل للمياه	عدد الدراسات الخاصة بالاحتياجات المائية للمحاصيل الزراعية عدد المباني التي تم تنفيذ عملية التدقيق المائي فيها	نشر مفهوم كفاءة وافضل الممارسات في استخدام المياه
الفنية	رفع كفاءة ادارة مصادر المياه،تعديل التشريعات وابداع نظام مراقبة المياه الجوفية(تحديد مواقع الحفر،خفض الاستنزاف من الاحواض)،اصدار تعليمات حماية مصادر المياه ،مساعدة الشركاء في الحصول على معلومات اكيذة كمدخل لعملياتهم	حماية مصادر المياه اعداد الموازنة المائية والدراسات والتقارير وتوفير المعلومات اللازمة عند الحاجة وادارتهاوتقليل الكلفة والزمن ودقة المعلومات	اتممة أنظمة المراقبة مصادر المياه	تطوير أنظمة مراقبة مصادر المياه
			النسبة التراكمية للابار المؤتمته من المجموع الكلي	
			عدد الابار الجوفية المراقبه	تطوير محطاتالرصد المناخي
			نسبة الابار الجوفيه المراقبه	
استراتيجية			عدد محطات الرصد المناخي	تطوير وتحديث قاعدة بيانات مركزية
			نسبة الانجاز	

استراتيجية	الأمن المائي وحسب توجيهات جلاة الملك الاوليه لمياه الشرب الأمن الغذائي	التوازن بين الطلب والمتاح	كمية مصادر المياه المتاحة (المستدامه)	زيادة مصادر المياه المتاحة
			كمية المياه العادمة المعالجة	زيادة كمية وكفاءة المياه العادمة المعالجة
			السعة التخزينية للسدود و الحفائر ٣م	زيادة السعة التخزينية للسدود و الحفائر ٣م
رفاهية المواطنين	تلبية حاجات المواطنين الأساسية من المياه وشبكات الصرف الصحي، المحافظة على صحة المواطنين توازن الأثر البيئي	النسبة المئوية للمنازل المخدومة بشبكات الصرف الصحي النسبة المئوية للمواطنين المخدومين بشبكات المياه	رفع عدد المخدومين بشبكات الصرف الصحي	رفع عدد المخدومين بشبكات المياه
			عدد مشاريع استخدام الطاقة المتجددة	التوسع في استخدام الطاقة المتجددة
مديرية التمويل	تخفيف الأعباء على خزينة الدولة الحفاظ على البيئة تعزيز الإدارة الحكومية لتكون مستقرة ماليا وشفافة	تقليل كلفة إنتاج المتر المكعب من الماء تقليل الكلف التشغيليه تقليل خسائر قطاع المياه	معدل استهلاك طاقة لكل ٣م مقوتر (كيلوواط ساعة/٣م)	نسبة تخفيض استهلاك طاقة لكل ٣م مقوتر (كيلوواط ساعة/٣م)
استراتيجية	مياه ذات جودة عالية حسب المواصفات العالمية ان يتمتع الاردنيون بمستوى صحي لائق	حماية مصادر المياه السطحية والجوفية تأمين مياه صالحة للشرب والزراعة	نسبة مصادر المياه المحمية	حماية مصادر المياه الجوفية ولسطحية
مديرية التمويل	تقليل فاتورة الطاقة على المستوى الوطني المساهمة في تخفيف الأثر على التغير المناخي تجاوز ازمات المياة خلال فترات الصيف	تقليل فاتورة الطاقة زيادة عدد المشتركين بالصرف الصحي والمياه اعادة تأهيل شبكات المياه تقليل الفاقد من المياه	نسبة التمويل المتحقق الى التمويل المطلوب لتنفيذ الخطط الاستثمارية	توفير التمويل اللازم لتنفيذ الخطة الاستثمارية
مديرية التمويل			نسبة التمويل المتحقق الى التمويل المطلوب لتنفيذ خطة الاستجابة للازمة السورية	

الاستراتيجيات الفرعية:

ولتتمكن الوزارة من تحقيق الاهداف الاستراتيجية المؤسسية في ظل مخرجات تحليل البيئتين الداخلية والخارجية تتبنى الوزارة مجموعة من الاستراتيجيات الفرعية اللازمة للاستفادة من نقاط القوة واستغلال الفرص ومعالجة نقاط الضعف وتفادي التهديدات وهي:

- ١- تطوير الاداء المؤسسي وفقا لأفضل الممارسات الادارية وتبني متطلبات ومبادئ الجودة والتميز.
- ٢- تبني برامج متكاملة للتوعية وترشيد الاستهلاك مع تغيير سياسات التوعية بأهمية المحافظة على المياه من خلال اشراك المجتمعات المحلية في تنفيذ برامج الوزارة وعدم الاكتفاء بحملات التوعية عبر وسائل الاعلام.
- ٣- تعزيز العلاقات والشراكات مع المولين لتعويض نقطة الضعف المتمثلة في النقص الحاصل في الموازنة الحكومية العامة بالاعتماد على التمويل من منح المولين.
- ٤- تعزيز الشراكات مع المؤسسات في القطاع لتنفيذ المشاريع بشكل مشترك لتعويض نقطة الضعف المتمثلة في النقص النوعي في الموارد البشرية المؤهلة وضعف في امكانات ومهارات بعض موظفي الوزارة وبحيث يتم الاستفادة من الخبرات على مستوى القطاع.

المرفقات

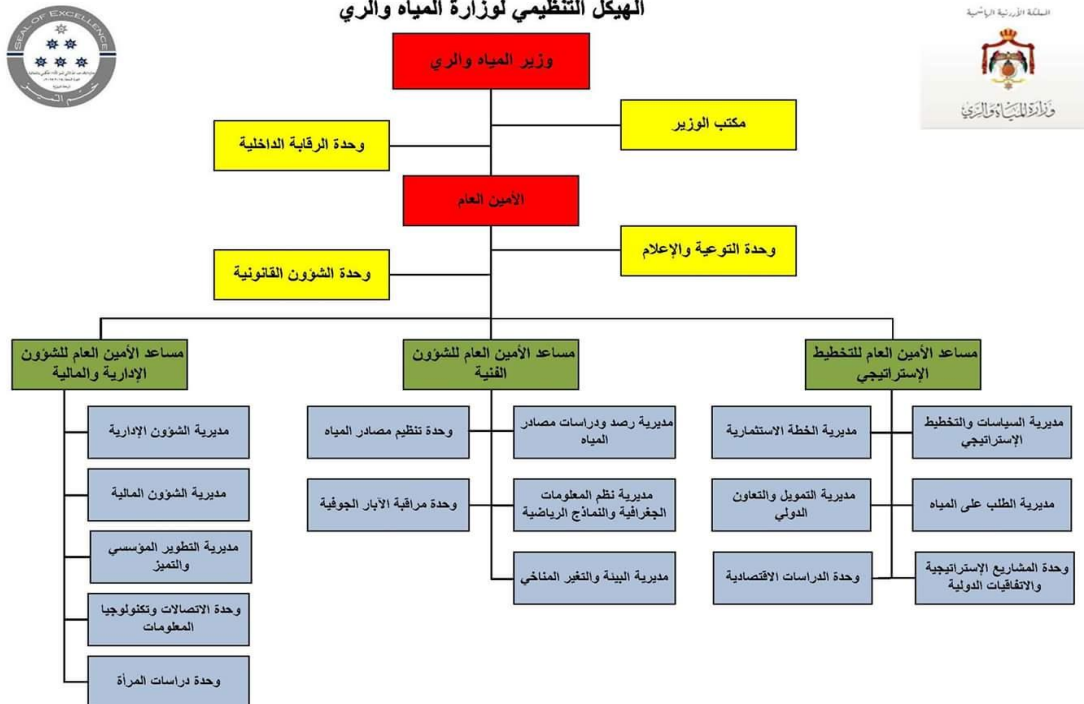
مرفق ١ - المهام والمسؤوليات الرئيسية للوزارة

المهام والواجبات التي تقوم بها وزارة المياه والري

حدد النظام رقم (١٤) لسنة ٢٠١٤ والصادر بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور بالمادة رقم (٣) المهام والمسؤوليات الرئيسية للوزارة كما يلي (مع مراعاة أحكام كل من قانون سلطة المياه وقانون تطوير وادي الأردن):

- أ- تتولى الوزارة المسؤولية الكاملة عن المياه والصرف الصحي والشاريع المتعلقة بها، كما تتولى المسؤولية الكاملة عن تطوير وادي الأردن واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق ذلك.
- ب- تهدف الوزارة إلى رفع مستوى قطاع المياه وتطويره وتنظيمه ومراقبته بما في ذلك مستوى جودة خدمات المياه، ولها في سبيل ذلك القيام بالمهام والصلاحيات التالية:
 ١. تطوير سياسات قطاع المياه.
 ٢. التخطيط الاستراتيجي لقطاع المياه ووضع الاستراتيجيات والخطط الوطنية للمياه والبرامج التنفيذية اللازمة لذلك.
 ٣. تطوير الاتفاقيات الدولية الخاصة بقطاع المياه ومتابعة تنفيذها.
 ٤. إدارة مصادر المياه وتنظيمها ووضع الأسس اللازمة لذلك ومراقبة الآبار الجوفية وفق أحكام التشريعات النافذة لتشمل وضع آليات الرقابة وبناء قاعدة بيانات وإصدار تقارير حول الآبار الجوفية.
 ٥. إدارة التمويل واقتصاديات المياه.
 ٦. إعداد الدراسات المائية والبحوث العلمية لتطوير مستوى أداء قطاع المياه.

كما حددت المادة رقم ٤ من النظام الهيكلي التنظيمي للوزارة كما هو موضح بالشكل التالي:



مرفق ٢ - خطة عمل الاستراتيجية

٢٠١٧	٢٠١٧	٢٠١٧	٢٠١٧	٢٠١٧	٢٠١٧	الأنشطة	المرحلة
						تشكيل لجنة التخطيط الاستراتيجي وتحديد مهامها	مرحلة الإعداد
						عقد ورشة عمل للعاملين بالوزارة لاطلاعهم على خطة عمل المشروع وغاياته	
						تحليل الاستراتيجية السابقة	مرحلة التحليل
						تحليل التقارير والدراسات المتعلقة بقطاع المياه	
						تحليل البيئة الداخلية والخارجية للوزارة	
						إعداد الرؤيا والرسالة والقيم	مرحلة التخطيط
						تحديد الأهداف الوطنية التي تساهم الوزارة بتحقيقها	
						تحديد الأهداف القطاعية التي تساهم الوزارة بتحقيقها	
						صياغة الاهداف الاستراتيجية المؤسسية / الغايات	
						صياغة الأهداف الفرعية	
						تطوير خطط العمل التشغيلية و مؤشرات الاداء الرئيسية	
						اطلاع الشركاء على الاستراتيجية ومناقشتها معهم	المرحلة الختامية
						اقرار ونشر الخطة الاستراتيجية	

مرفق ٣ - الأهداف الفرعية والادارات التي تساهم في تحقيقها و خطط العمل التشغيلية للإدارات

الشركاء المساهمين في المسؤولية (داخلي وخارجي)	الادارات المسؤولة	الهدف الفرعي	الهدف المؤسسي
الدول المانحة والمنظمات الدولية GIZ,KFW,EIB,EU,USAI D,UN,AFD,JICA,BGR سلطة وادي الاردن سلطة المياه شركات المياه رئاسة الوزراء وزارة التخطيط والتعاون الدولي وزارة الخارجية وشؤون المغتربين	مديرية التمويل والتعاون الدولي	توفير التمويل للمشاريع الرأسمالية لقطاع المياه ذات الاولوية والتي تسهم في تحقيق تنفيذ الخطة التنفيذية مع الممولين والجهات المانحة	استقطاب التمويل اللازم للمشاريع في قطاع المياه
سلطة وادي الأردن سلطة المياه مديرية الشؤون الفنية USAID	مديرية الخطة الاستثمارية	إعداد الخطة الاستثمارية وتوفير التمويل للمشاريع الرأسمالية ذات الأولوية والتي تسهم في تحقيق الأمن المائي	
سلطة المياه سلطة وادي الاردن شركات المياه وزارة البيئة وزارة الزراعة وزارة التخطيط والتعاون الدولي دائرة الاحصاءات العامة GIZ USAID BGR	مديرية السياسات والتخطيط الإستراتيجي	وضع وتحديث سياسات واستراتيجيات قابلة للتطبيق والقياس وفق افضل الممارسات لاستدامة و تطوير المصادر المائية	إعداد وتطوير السياسات والاستراتيجيات والتشريعات المتعلقة بقطاع المياه
سلطة المياه سلطة وادي الاردن شركات المياه المجلس الاقتصادي والاجتماعي المجلس الاعلى للسكان وزارة البيئة وزارة الزراعة وزارة التخطيط والتعاون الدولي دائرة الاحصاءات العامة GIZ USAID BGR	وحدة الدراسات الاقتصادية	إعداد دراسات في مجال الادارة المستدامة للمصادر المائية والطلب عليها	المحافظة على استدامة الموارد المائية وتطويرها

الشركاء المساهمين في المسؤولية (داخلي وخارجي)	الادارات المسؤولة	الهدف الفرعي	الهدف المؤسسي
سلطة المياه سلطة وادي الاردن شركات المياه وزارة الطاقة والثروة المعدنية دائرة الارصاد الجوية وزارة البيئة وزارة الزراعة وزارة التخطيط والتعاون الدولي دائرة الاحصاءات العامة GIZ USAID	البيئة والتغير المناخي	تطوير اليات العمل باستخدام التكنولوجيا الحديثة	
GIZ WAJ مديرية الدراسات و الرصد و مديرية التخطيط الاستراتيجي مديرية البيئة و النوعية	البيئة والتغير المناخي مديرية النمذجة الرياضية	إعداد وتحديث دراسات فنية متخصصة للإدارة المتكاملة للموارد المائية والطلب عليها	المحافظة على استدامة الموارد المائية وتطويرها
مديرية البيئة و النوعية مديرية التدريب و التطوير مديرية الدراسات والرصد	مديرية النمذجة الرياضية	رفع كفاءة فريق العمل فنياً وإدارة المعرفة	
سلطة المياه	مديرية رصد ودراسات مصادر المياه	تطوير اليات العمل باستخدام التكنولوجيا الحديثة	
سلطة المياه	مديرية رصد ودراسات مصادر المياه	إعداد وتحديث دراسات فنية متخصصة للإدارة المتكاملة للموارد المائية والطلب عليها	
الشؤون الفنية سلطة المياه التخطيط الاستراتيجي	وحدة مراقبة الآبار الجوفية	تطوير اليات العمل باستخدام التكنولوجيا الحديثة	
سلطة المياه سلطة وادي الاردن دائرة الاحصاءات العامة GIZ	مديرية السياسات والتخطيط الإستراتيجي	إعداد تقارير الموازنات المائية وسيناريوهات توزيع مصادر المياه	
وزارة المالية	مديرية الشؤون المالية	تطوير والالتزام بمنهجيات واجراءات عمل وفق أفضل الممارسات بما يضمن الشفافية والاستخدام الأمثل للموارد المالية	تطوير الأداء المؤسسي وفقاً لأفضل الممارسات الإدارية
الجهات الممولة كافة المديرات الوزارة لجان المعايير لجنة التخطيط الاستراتيجي GIZ	مديرية التطوير المؤسسي مديرية الشؤون الإدارية	تطوير والالتزام بمنهجيات واجراءات عمل وفق أفضل الممارسات بما يضمن الشفافية والاستخدام الأمثل للموارد البشرية	

الشركاء المساهمين في المسؤولية (داخلي وخارجي)	الادرات المسؤولة	الهدف الفرعي	الهدف المؤسسي
ديوان المحاسبة هيئة النزاهة ومكافحة الفساد	وحدة الرقابة الداخلية	تطوير والالتزام بمنهجيات واجراءات عمل وفق أفضل الممارسات بما يضمن الشفافية و الاستخدام الامثل للموارد البشرية	
سلطة المياه سلطة وادي الاردن ISSP GIZ مديرية الاعلام	وحدة الشؤون القانونية	المحافظة على حقوق الوزارة من خلال تطوير منهجيات واجراءات عمل قانونية وفق أفضل الممارسات بما يضمن الشفافية والنزاهة	تطوير السياسات والاستراتيجيات والتشريعات المتعلقة بقطاع المياه
سلطة المياه سلطة وادي الاردن ISSP GIZ مديرية الاعلام	وحدة الشؤون القانونية	توعية الجهات ذات العلاقة بالتشريعات المتعلقة بقطاع المياه	تطوير السياسات والاستراتيجيات والتشريعات المتعلقة بقطاع المياه
ضباط الارتباط المانحين المؤسسات الحكومية منظمات المجتمع المحلي وسائل الاعلام	وحدة الاعلام والتوعية	تزويد ذوي العلاقة بالمعلومات	
ضباط الارتباط المانحين المؤسسات الحكومية منظمات المجتمع المحلي وسائل الاعلام	وحدة الاعلام والتوعية	تعزيز استخدام الأدوات التكنولوجية	تنفيذ برامج التوعية وترشيدها الاستهلاك
ضباط الارتباط المانحين المؤسسات الحكومية منظمات المجتمع المحلي وسائل الاعلام	وحدة الاعلام والتوعية	تطوير برامج نوعية و تشاركية مع القطاعات المعنية	

□

مرفق ٤- الوثائق المرجعية لإعداد الإستراتيجية.

- إستراتيجية وزارة المياه والري للأعوام (٢٠١٥-٢٠١٧).
- الإستراتيجية الوطنية للمياه (٢٠١٦-٢٠٢٥).
- نظام التنظيم الإداري رقم (١٤) لسنة (٢٠١٤).
- الهيكل التنظيمي.
- الموازنة العامة.
- **National Water Capacity Development Strategy**
- **Cost of Hosting Syrian Refugees on Water Sector of Jordan**